الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/50/702
S/1995/900
30 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البنود ٢٩ و ٤٧ و ٦٠ و ٨١ و ٨٦ و ١٦٣ من جدول الأعمال
الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة
مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي
صون الأمن الدولي
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات
تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مجلس الأمن
السنة الخمسون

رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة

بصفتي منسق مجموعة بلدان عدم الانحياز في مجلس الأمن عن شهر تشرين الأول/أكتوبر، أتشرف بأن أحيل طيا البلاغ الصحفي الصادر عن اجتماع رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن، المعقود في المقر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٢٩ و ٤٧ و ٦٠ و ٨١ و ٨٦ و ١٦٣ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نغروهو وسنومورتي
الممثل الدائم

95-32950 311095 311095

المرفق

بلاغ صحفي صادر عن اجتماع رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥

١ - بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، التقت مجموعة حركة بلدان عدم الانحياز في مجلس الأمن في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في مقر المنظمة على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات أو ممثليهم. ورأس الاجتماع فخامة السيد سوهارتو، رئيس جمهورية اندونيسيا، بصفته منسق مجموعة حركة بلدان عدم الانحياز عن شهر تشرين الأول/أكتوبر وحضره فخامة السير كيتوميلي ماسير، رئيس جمهورية بوتسوانا، وفخامة السيد كارلوس روبيرتو رينا إدياكيز، رئيس جمهورية هندوراس، وفخامة السيد باستور بيزومونغو، رئيس جمهورية رواندا، وصاحب السمو الملكي سيد فهد بن محمود السعيد، نائب رئيس مجلس الوزراء بسلطنة عـُمان، ومعالي الزعيم توم إيكيمي، وزير خارجية نيجيريا. كما حضر الاجتماع فخامة السيد إرنستو سامبر بيزاو، رئيس جمهورية كولومبيا، بوصفه الرئيس الجديد لحركة بلدان عدم الانحياز.

٢ - وعند استعراضهم لدور المجموعة، أحاط رؤساء الدول أو الحكومات أو ممثلوهم علما بالإسهامات القيمة التي قدمتها المجموعة من أجل تيسير مهمة المجلس واستخدام نفوذها فيما يتعلق بالقرارات التي اتخذها المجلس في العديد من المسائل. وقد يسـَّر ذلك إلى حد كبير زيادة التعاون بين أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين، ووحدة أعضاء المجموعة وتماسكهم والقيام على نحو منتظم بالتشاور والتنسيق مع الأعضاء الآخرين في الحركة لدعم أهداف السلام والأمن العالميين.

٣ - وقد قام المجتمع الدولي، في عصر ما بعد الحرب الباردة، بدور نشط في تحسين أدوات منع المنازعات وحل المنازعات. وقد زادت سلطة ومصداقية مجلس الأمن، الذي يتحمل مسؤولية رئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة واكتشف أعضاؤه من جديد إحساسا بوحدة الهدف المتمثل في التصدي للأخطار التي تهدد السلام والاستقرار. وفي هذه المهمة، يجب زيادة تعزيز المجلس وتنشيطه لكي يتلاءم مع حقائق هذا العصر وتحدياته الجديدة. ولذلك، فإن رؤساء الدول أو الحكومات أو ممثليهم يعربون عن تأييدهم للجهود المستمرة الرامية إلى زيادة عضويته، استنادا إلى التمثيل الجغرافي المنصف والزيادة الكبيرة في عضوية الأمم المتحدة فضلا عن تحسين فاعليته وأساليب عمله. إن وجود مجلس موسع وأكثر انفتاحا وديمقراطية هو أمر حيوي لفاعليته في المستقبل. وينبغي إجراء المزيد من المناقشات المفتوحة للمجلس لإكمال المشاورات غير الرسمية.

٤ - وقد ثبت أن حفظ السلام يمثل أداة هامة للأمن الدولي. ولكي تكون أنشطة حفظ السلام فعالة، يجب أن تُعطى ولاية لا يشوبها الغموض، وإطارا زمنيا واضحا وتمويلا مضمونا. ولقد بات من الضروري إعادة وتقييم دورها في احتواء المنازعات أو إنهائها. وقد أكد رؤساء الدول أو الحكومات أو ممثلوهم على أهمية الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع.

٥ - وينبغي للمجلس أن يكفل استناد قراراته إلى العدل والإنصاف والاتساق. وقد اعتبر رؤساء الدول أو الحكومات أو ممثلوهم أنه ينبغي استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ قراراته تنفيذا فعالا. وفي هذا الصدد، جرى التأكيد على أن الإجراءات التي تُتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق يجب أن تظل دوما الملجأ الأخير وأن تستند إلى مبادئ الميثاق. ويجب تقييم المشاكل الخاصة التي تتعرض لها الدول المضرورة مباشرة والدول الأخرى التي تتعرض لأضرار غير مباشرة من جراء فرض الجزاءات وتقرير سبل ووسائل الانتصاف لها على وجه السرعة.

٦ - وينبغي زيادة تحسين وتوسيع نطاق التنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في أداء المهمة المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين.

٧ - ولقد أصبح من المهم وجود دور نشط للأمين العام في حل مختلف الأزمات الدولية. وينبغي للأطراف في أي نزاع أن يستفيدوا من مساعيه الحميدة بشكل بنّاء وأن يتعاونوا معه في جهود الوساطة. ومن الضروري تزويد الأمين العام في الوقت المناسب بمعلومات كاملة عن حالات الأزمات وتحقيق التنسيق الأمثل بين ما يضطلع به من أنشطة وبين المجلس.

٨ - وتنص الأحكام الواردة في الميثاق والمتعلقة بالجهود المشتركة لحل المنازعات من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على أن تعمل هذه المنظمات بالتنسيق مع الأمم المتحدة. وينبغي في هذا الصدد أن يؤخذ في الاعتبار الكامل ما تتميز به أي منطقة من ارتباطات وشواغل خاصة.

٩ - وينبغي إعادة صياغة مفهوم الإجراءات الجماعية من أجل السلام والأمن لجعل الأمم المتحدة أكثر قدرة على الاضطلاع بمهمتها. ولقد أصبح من الواضح ضرورة وضع نظام أكثر استقرارا للأمن الجماعي يمكن في ظله للدول الأعضاء أن تشارك، كل وفقا لقدرته. وبهذه الطريقة، يتم على نحو عادل تقاسم العبء المتمثل في جعل العالم آمنا بالنسبة للجميع.

١٠ - وإن المجموعة، التي تعكس أماني حركة بلدان عدم الانحياز ككل، ستواصل القيام بدور فعال في مداولاتها وعمليات اتخاذ القرار التي تقوم بها مما يُمكّن مجلس الأمن من الوفاء بولايته بموجب الميثاق. وفي ضوء التطورات والخبرة المكتسبة، ينبغي بذل الجهود الكفيلة بزيادة تعزيز قدرة المجلس على أداء مهامه. ويجب الحفاظ على توافق الآراء الذي يميز حاليا مداولات المجلس ومواصلة تعزيزه.

- - - - -